

## المحاضرة السادسة: النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك

### الإجرامي

إذا كانت النظريات البيولوجية تركز على عوامل داخلية ترتبط بالنواحي العضوية والفيزيولوجية والنوروعصبية للفرد في تفسيرها للسلوك الإجرامي؛ فإن النظريات الاجتماعية على اختلافها تتبنى في تفسيرها لهذا السلوك عوامل خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية بما تتضمنه من عوامل ومؤشرات تساهم في ظهور هذا السلوك أو في علاجه. فالتأكيد هنا عن العوامل المشتركة المؤثرة على مرتكبي السلوك المخالف لمعايير وقيم المجتمع أكثر من التركيز على بعض العوامل المفسرة لسلوك بعض المجرمين، على اعتبار أن بعض الظروف الثقافية الاجتماعية قد تهيئ لمثل هذا السلوك فمرتكبه هنا مختلف اجتماعيا وليس عضويا . وسنعرض لبعض هذه النظريات المؤكدة على ارتباط الانحراف بالعوامل وسعة النطاق في بيئة الفرد ومنها:

### 1.2- نظرية الفرص الفارقة: صاغها كل من كلوارد(Clouard) و

أوهلن(Ohlin) عام 1960 في كتابهما "الجروح والفرص" وهي تفسر ظهور الجريمة بأن الفروق الفردية الثقافية و اللغوية والعجز المادي وعدم وجود فرصة للاقتراب من المصادر الحيوية أو التقدم إلى الأعلى تشكل عقبات شديدة أمام تحقيق بعض أفراد المجتمع(الطبقة العاملة) لأهدافهم بنجاح من خلال الطرق و الأساليب الشرعية المتاحة في المجتمع؛ فينتج عن ذلك إحباط شديد لأن المجتمع يحرمهم من فرص تحقيق النجاح؛ مما يجعل

البعض منهم معرضين لضغوط قهرية للجوء إلى أساليب غير الشرعية فيظهر السلوك الإجرامي.

**2.2- نظرية التفكك الاجتماعي:** فحسب سيلين Sellin أن المجتمعات البدائية أو الريفية تتميز بنوع من التنظيم الاجتماعي **social organization** يجمع بين أفراد هذا المجتمع مما ترتب عليه انكماش ظاهرة الجريمة، وعلى العكس من ذلك فالمجتمع الحديث يفتقر إلى الانسجام والرتابة أبيعاني من تفكك اجتماعي الذي يتخذ صورة صراع القيم والثقافات الذي يتخذ صور مختلفة. كالصراع بين ثقافتين متباينتين أخرى واسعة والأخرى ضيقة، أو نتيجة الاستعمار أو الهجرة. (جمال الدين عبد الخالق، السيد رمضان: الجريمة والانحراف، من منظور الخدمة الاجتماعية الإسكندرية، كلية الخدمة الاجتماعية، دث ص 20) فهذا الصراع في صورته الثلاث بين أبناء جيلين أو ثقافتين يؤدي إلى زيادة حجم الجريمة والانحراف بشكل ملموس بسبب اختلاف اللغة، والعادات، وأساليب التربية وأساليب الضبط الاجتماعي، وتباين المثل والقيم؛ مما تضاعف من نمو الفرص والاتجاهات والمواقف التي تؤدي إلى عدم التوافق والانسجام الاجتماعي. عدنان (الدوري، 1984، ص 281)

**3.2- نظرية الصراع الثقافي:** قال بهذه النظرية عالم الاجتماع والإجرام الأمريكي "تورستن سيلين" في كتابه "تنازع الثقافات والجريمة" عام 1938 يؤكد فيه على دور تنازع الثقافات في ظهور السلوك الإجرامي.

حيث أن تعارض وتضارب ثقافات وقيم معينة تسود في جماعة معينة مع ثقافات وقيم تسود في جماعات أخرى، ونقطة الانطلاق في هذه النظرية عندما تتعارض أو تتصادم هذه القيم الخلقية والاجتماعية التي يتكفل القانون الجنائي بحمايتها مع قيم أخرى تسود في جماعات معينة، ينشأ في هذه الحالة الصراع بين الثقافات. و قد أوضح "نيتدل" أن صراع القيم و المعايير الذي يؤدي إلى السلوك الإجرامي يرجع إلى حقيقة أن مختلف الجماعات العرقية أو العنصرية أو الطبقيّة تشترك أو تتقاسم أنماطاً ثقافية من السلوك تختلف مع القوانين السائدة ضد أشكال معينة من لجرائم، وهذه الأشكال غير مشروعة من السلوك الإجرامي تندعم من خلال معايير الثقافة الفرعية.

فالسلك الإجرامي ينشأ حين تتعدد الثقافات وتتضارب التأثيرات الاجتماعية على الفرد، أي عندما يقوم الصراع بين قواعد القانون الجنائي وبين قواعد السلوك التي تختص بها كل جماعة إنسانية. (الوريكات، 2009، ص 108-109)

**4.2- نظرية الاختلاط التفاضلي (Association different)** ظهرت هذه النظرية في كتاب "مبادئ علم الإجرام" للأمريكي (Edwin Satherland) عام 1939، وتقوم أهم فرضياتها على أن السلوك الإجرامي ينتقل عن طريق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين و تعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمة وفقاً للآليات التي يتضمنها أي تعلم آخر. وينحرف الفرد عندما ترجح عنده كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ عدم انتهاكها، و هذا هو مبدأ العلاقة التفاضلية فهي تشير إلى كل من العلاقات الإجرامية والعلاقات المقاومة للإجرام و

التي يجب أن تعمل مع القوى المكافحة لها. (خوالدة، 2005، ص 85) وإذا تم استثناء مبدأ العلاقة التفاضلية من هذه النظرية فهي تتفق مع نظرية التعلم في تفسير السلوك الإجرامي ل جبرائيل تارد (G- TARD) التي تقوم على انتقال الأنماط السلوكية بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد، التي تتم بالاتصال المباشر أو غير المباشر بين طرفين من لأشخاص، أحدهما عنصر منشئ والآخر مقلد. ومثل هذه العملية لا تتم إلا في بيئة اجتماعية تتميز بسوء تنظيمها الاجتماعي. (الدوري، 1984، ص 421)

**5.2- نظرية الوسم الاجتماعي:** ظهرت في فترة الخمسينيات من القرن الماضي في أمريكا وترجع للعالم الأمريكي "فرانك تانينبايم" من خلال كتابه (الجريمة والمجتمع) فيرى أن الإجرام ينشأ ويزداد نتيجة للوصمة الاجتماعية التي يوصم بها المجتمع الفرد عند أول خطأ يرتكبه، لذلك هو يعيد تكرار أخطائه وأفعاله الانحرافية معتقدا بأنها صفات ملازمة له ولا يمكنه التخلص منها، فالمجتمع هو الذي كرس هذه الفكرة عن ذاته، ويذهب هوارد بيكر إلى أن وصم سلوك ما على أنه منحرف يعتمد على رد فعل أفراد المجتمع إزاء هذا السلوك، فالمجتمعات هي التي تحدد الانحراف وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافا من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فإن الانحراف هنا لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك. ( بن عودة، 2017، ص ص 25-26)

يتضح من خلال مسار أبحاث أنصار هذا الاتجاه أن هدفهم تحول

من البحث عن أسباب الانحراف

إلى البحث عن عوامل ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع، وبالتالي انتقل اهتمامهم من تحليلهم للفرد إلى وحدة بحث أكبر هي المجتمع. ورغم أهميتها في تفسير الانحراف و السلوك الإجرامي ؛ إلا أنها ركزت اهتمامها على متغيرات خارجية اجتماعية مهملة بذلك بقية الأطروحات خاصة منها التي تقيم تفسيراتها للسلوك الإجرامي على المعطيات الداخلية الخاصة بالفرد وبالأخص الجوانب النفسية منها.